

فقابل عيب الفعل فخرج الى اصله من الصرف في المخرج  
 بالكسر مع علم انصرفه بناسخ ان الكسر لم يزل عن  
 المتعذر والفتون للمعلتين فلما كان زوال  
 الفتون هنا اوجب اللام والاضافة الى الجملتين  
 زالت عن سجع الكسر فخرجوا عن قول المكثرون وتم  
 قول ثالث ففعل وهو ان كان نفع الصرف في  
 قائم مع وجود اللام والاضافة كما لمسا جدي وسيد  
 لان المؤثر الجرح المتناهي وهو باق في موضع الكسر  
 منصرف وكذا كان هذه المتابعة وان لم يكن المتناهي  
 كما في ابراهيم لذهاب العملية التي هو شرط في موضع  
 وبالتناسب على اللام اي وصراف المنوع بالتب  
 كقراءة نافع والسائي من السلا والخلل وسجرا في سلسل  
 لما انضم الي المساء المنصرفه عاية لتناسب اللفظ المحتمل  
 وكقراءة الاعشى واليغونا ويعوقا صرنا لينا ساودا  
 سوا عاونرا والتناسيل من طول في ظلمهم والضرورة في  
 ويصرف ايضا بسبب الخ ومما كان قد تكون الضرورة  
 موجبة للصرف كقولهم ويوم دخلت الخ



ان لا يحجب فيه عن الصرف لان الوزن لا يستقيم  
 بدونه وقد لا تكون موجبة كقولهم احد ذكر  
 نجان لنا ان ذكر هو الملك كما ذكرته يتضح  
 ان لو بقي هنا نجات على مع الصرف لم يتكسر الضم  
 لما انما يكون فيه الزجاف المسمي باللفظ وهو  
 فيج عندهم فدعت الضرورة الى الصرف لتحصيل  
 امر متحسن قال الرضي ولا يصر فاقه الف  
 المقصورة لعدم الضرورة قلت بحق لان  
 الفتون حرف ساكن كما ان اللفظ كان كذلك  
 فلا حجة الى ان يحذف ساكن ويوحى ساكن  
 اخر وهذا انما يتم ان لو كان الساكنان متساويين في  
 الحد وليس كذلك فان اللفظ لا يقبل الحركة والنفر  
 الساكنة تقبلها وقد تدعو الضرورة الى نقل  
 حركة متحرك الى ساكن ثقيل لا ياتي الوزن الى  
 به فيحذف اللفظ ويوحى بتفتون الصرف  
 ليتاتي النقل كما قال الشاعر علقها عني ان  
 اشترها لنت والشيء بالاقبال اعراضا فتامله

